تقريظ

أهدانا حضرة الفاضل الكامل سيدي محمد بن الخوجه رئيس قلم الحساب في الدولة التونسية كتابا نفيسا جمعه بامر حكومته السنية يشتمل على سبع رسائل مفيدة ألفها أكابر مشايخ الاسلام من السادة الحنفية والسادة المالكية في مسائل الانزالات والخلوات والكرداروما يتبع ذلك من النصبة والجلسة والحزقة وبيع الوقف الخرب وقدحررت هذه المسائل في تلك الرسائل تحريراً ، جعل المهدي الفاضل هديته هذه « صلة الادب ورابطة الوداد الخالص » بمنشيء هذه الجريدة ووصفنا بما هو أهل له من خدمة الملة والدين ، فنشكر لهذا الوديد الجديد هديته ونستمسك مخلصين بعروة صلته

الاصلاح المطلوب (*

يجب على من يتكلم في الاصلاح أن يكون على علم بوجوه الافساد ومثاراتها في الامة التي يبحث في اصلاحها والا خبط خبط عشواء فان اتفقت له الاصابة في بعض كلامه فرمية من غير رام وان اخطأ فهو ما ينتظر منه . وقد قلنا في مقالة سابقة انه يحرم على من يجهل تاريخ أمة أن يقول هذا شيء يضرها وهذا ينفعها . وهانحن أولاء نأتي بمجمل من خبر الخلل الذي طرأ على الدولة العلية قبل الكلام على الاصلاح الواجب نستقي ذلك من تاريخ جودت باشا الذي يعتبر تاريخا رسميا للدولة

*) فاتحة العدد الثامن والثلاثين الصادر في يوم السبت ٢٦ رجب سنة ١٣١٦

العلية كما علمت من العدد الماضي ولذلك نعتقد ان الدولة العلية لاتستاء من بحثنا هذا لأن التاريخ المذكور منتشر في جميع البلاد العثمانية وهو من جملة الكتب التي أهداها مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان أيده الله تعالى لمكتبة المدرسة الحميدية في عكار وفي ذلك دليل على انه يرضى بأن يدرس لطلاب العلم . وهذا يدحض مايزعمه بعض الكتاب وأصحاب الجرائد من كراهة مولانا السلطان دراسة أحوال الدولة العلية ومعرفة الخلل الذي طرأ عليها (*)

فصل جودت باشا رحمه الله تعالى في الفصل الخامس من الجزء الاول من تاريخه أخبار الخلل الذي طرأ على قوانين الدولة العلية فرماها بالضعف الذي هي عليه وبين اسباب ذلك وعلله فنقتطف من ذلك ماترى ملخصا

لما بلغت الدولة على عهد السلطان سليمان القانوني (رحمه الله تعالى) درجة الكمال في القوة البرية والبحرية وفي الادارة احتجب السلطان وترك حضور الديوان والسفر الى الحرب فضعف اهتمامه بالامور وقل اطلاعه على الحقائق وبعد مارتب قوانين الدولة احسن ترتيب كان هو أول من خالف النظام وتلاعب بالاحكام فكانت سنة سيئة فيمن جاء من بعده وهاك أنموذجا من ذلك

المناصب الملكية والسكرية

كان منصب الصدارة العظمى لا يناط الا باهله الذين تنقلوا في مراتب الاعمال تدريجا من الالوية الى الولايات الاناضولية ثم الروملية ومن ذلك الي رتبة الوزارة مع العفة والاستقامة فخالف السلطان سليمان

(*) بهذا علمنا ان السلطان منع طبع هذا التاريخ وقراءته وطبعت نسخة منه ناقصة ومحرفة

نفسه هذا النظام جعل ابراهيم آغا (خاص أو طه جي) صدرا أعظم وهو ممن تربى في القصر السلطاني لا في مناصب الدولة فطفق خلفاء السلطان سليمان يلقون مقاليد الوزارة لمن أحبوا من الشبان الاغرار الجهلاء فاقدي التربية ، ولاغترار هؤلاء باقبال السلاطين عليهم كانوا يعرضون عن الاستشارة ويستنكفون أن يستفيدوا من العارفين وما كانوا يراعون القوانين بل يسيرون بحسب أهوائهم (قال جودت) وذلك مخالف للقاعدة الكلية المبنية على منطوق آية (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) فصارت الامور تجري على الرغائب واختل بذلك نظام الدولة وتبدلت قوتها ضعفا ، وكذلك الشأن في أمراء الالوية وامراء الامارات (الذين يسمون اليوم متصرفين وولاة) ولم يكن يعزل أحد من غير ذنب ولذلك كانت تنحصر قواهم في أعمالهم فيتقنونها

كان أصحاب التيمار والزعامة (الاول من يبلغ راتبه من ثلاثة الاف درهم الى عشرين ألفاً والثاني من كان راتبه فوق ذلك) من ذوي الوجاهة والمستحقين الذين يقومون بحماية الامة والدولة ويأخذون المال المرتب لهم بحق ، ولما ولي السلطان سليمان القانوني خسروباشا منصب امارة الامراء عن غير استحقاق ولا أهلية لانه لم يكن له عمل قبل ذلك الا ذوق طعام السلطان قبل احضاره له ابتدع هذا الباشا الذواق بدعة توجيه التيمار بالرشوة وناهيك بضررها وكان أمراء الامراء من قبله يوجهون التيمار المحلول الى مستحقيه وتصدر الارادة السنية بتنفيذ ذلك ولا يوجه التيمار أو زيادته من دار السعادة ابتداء بل بمقتضى ترقيم أمير الامراء كان السلطان ووزراؤه يتذاكرون في شؤون الدولة وينفقون الاعمار

من غير دخول أحد بينهم فصار ندماء السلطان مراد الثالث والمقربون اليه يعرضون لمصالح الدولة ويكلفون الصدر الاعظم بأمور غير معقولة فاذا لم يجب طلبهم يكيدون له عند السلطان بالمحل والسعاية وكانوا يتوصلون بذلك الى قتل الصدور ونفيهم وكان أولئك المقربون لا يبالون بما يفعلون فاضطر الصدور لاتباعهم ومجاراتهم على أهوائهم فتمادوا في طغيانهم

كان الوزراء ينشأون في تعلم الفنون الحربية والتمرن عليها من الصغر ويحضرون الحرب بأنفسهم فارتقى بذلك قوادهم (كالسرداية والسر عسكرية) الى أعلى الدرجات من المهارة ثم جعل السلطان هذه المناصب في جماعة من رجال حاشيته الجهلاء فاختل بذلك نظام التمرن الحربي وسرى الفساد في جسم القوة العسكرية

كان قانون الانكشارية (الذين كانت الدولة ترعب بهم دول الارض) قاضياً بأن جنودهم لا تنتظم الا من الاولاد المقيمين في الثكنات المخصوصة المختارين لذلك وفي سنة ٩٠٠ حشر الناس من البلاد لحضور الاحتفال بختان نجل السلطان محمد ورغب جماعة من الاجلاف الانتظام في سلك الانكشارية لزيادة الفرح فصدرت الارادة بذلك وانتدب أورهاد آغا رئيس الانكشارية لتنفيذها فشاور في ذلك رؤساء قومه فقالوا ان هذا مخالف للقانون ومضر بالدولة العلية واتفقوا على عدم قبولهم فألح بعض الندماء والمقربين الذين لم يتأملوا عواقب الامور بتنفيذ ذلك فصدرت به الارادة السنية ثانيا ففضل فرهاد آغا الاستقالة على هذه الرئاسة الخائنة (هكذا هكذا تكون الفضلاء والامناء) وتولى مكانه يوسف آغا فأدخلهم فدخل بذلك الخلل في هذا السلك فقطع عروته

وثر منظومه حيث صار يدخل فيه من لا يعرف له أصل ولا وصف وصارت علوفتهم وارزاقهم تجرى على خدم المقربين والوزراء وصار معاش التقاعد الذي كان يعطى للشيوخ والعاجزين يعطى للشبان والاقوياء وكثر عديد الانكشارية بهذا الخلل حتى عجزت الدولة عن كفايتهم ولما كان هؤلاء الخدم والاتباع الذين يأخذون الاموال والمعاشات التقاعدية لا يحضرون الحرب ولا يقومون بالخفارة اضطرت الدولة الى استئجار خفراء فقفدت رجال الحرب الذين كانت الدول تضرب بهم هذا المثل «يجب على من يكافح العثمانيين أن تكون رجلاه من رصاص ويداه من حديد» .

كان نظام أصحاب الزعامة والتيمار ونسق الفرسان (النسق محركة ما كان على نظام واحد من كل شيء ويسمى نسق العسكر بالتركية وجاق) محفوظا من الدخيل والاجنبي عنها الى سنة ٩٩٢ تولى عثمان باشا سردار ايران ابن أوزدمير فادخل في ذلك جماعة أراد نفعهم لاستحقاقهم فسن بذلك سنة عادت بالخلل على النظام وصارت مرتبات هؤلاء كمرتبات الانكشارية عرضة للنهب والسلب وزاد عدد العساكر الذين يأخذون المرتبات وسائر الطوائف من أصحاب العلوفة فاضطرت الدولة الى زيادة الاتاوات والرسوم الاميرية فكان ذلك مدعاة الظلم والاعتداء وانتهى بفقر الاهالي وخراب البلاد

كان من مقتضى القانون ان يكون أرباب التيمار والزعامة من أهل البلاد في الالوية فلما منحها السلطان مراد الثالث لخدمة الوزراء ساءت الحال وجرت الارزاق على المجهولين ممن لا عمل له ولم يجد أرباب الاستحقاق سبيلا

للشكوى في دار السعادة لان العلة من هناك وطفى المفربون من هذا السلطان وندماؤه فاغتصبوا بعض القرى والمزارع التي كانت خاصة بالغزاة والمجاهدين وتسمى (أربه لق) ولما فاض ينبوع ثروتهم أفاضوا منه على اتباعهم وحواشيهم وتأسى بهم وكلاء الدولة فصار الفريقان يوجهون التيمار والزعامة المحولة الي من ذكرنا وبعضها ألحق بالاملاك الهمايونية «الاراضي السلطانيه » وبعضها خصص لتقاعد أناس صحيحي الابدان، وقسم اغتصبه أرباب الوجاهة فضموه الى املاكهم وسموه بغير اسمه وصار ينالهُ كل أحد حتى أهل الدعابة (المساخر والمهرجون) وبعضها قيد بأسماء خدمهم ومماليكهم بيراآت سلطانية وبعضها جعله الندماء والمقربون وسائر الحاشية وقفا لجهات مختلفة (قال جودت) مع ان وقف هذه الاراضي لا يجوز مطلقا لانها من حقوق المجاهدين والغزاة وبدعة وقف الاراضي السلطانية قد ظهرت في أيام السلطان سليمان فانه عند ما جعل صهره رستم باشا صدراً اعظم ملكه بعض القرى التي فتحها أجداده فجعلها هذا الباشا وقفا على جهات مختلفة. واطال في ذلك بما بين به ان ذلك كان وسيلة لإضاعة حقوق بيت المال (وكم جعل الوقف ذريعة لا كل حقوق بيت المال وحقوق الناس في غير الدولة العثمانية أيضا) حيث اقتدى برستم باشا في ذلك من جاء بعده وأضاعوا حقوق المجاهدين واقترض بذلك أصحاب التيمار والزعامة اقراضا واضمحلت القوة العسكرية العظيمة وكان من أثر ذلك زوال اعتبار الفرمانات السلطانية من النفوس بعد ما كانت تحترم احتراما عظيما

ولما نقص ريع بيت المال لما ذكرنا أحدث رستم باشا السابق ذكره بدعة التزام الاموال الاميرية لاجل زيادتها فأعرض أرباب العفة والامانة المتمسكين بالدين عن الالتزام وتهافت عليه الاسافل الفاسدو الاخلاق فكان ذلك سببا آخر لخراب الاقطاع والاملاك الهمايونية فم الاعتداء وخربت المدن وافتقر الزراع الذين هم خزانة الدولة الحقيقية

ولم تكتب حاشية السلطان بقطع رواتب الغزاة بل فتحوا باب الرشوة على الشفاعة بتوجيه امارة الولايات والالوية وسائر المناصب الى من يبذل لهم وما كانت شفاعتهم عند الصدر الاعظم الا امرا مطاعا كما علمت فتقدم الاشرار وتأخر الاخيار ولم يبق للرتب قدر ولا اعتبار وكثرت أصحاب المناصب والرتب من كل فسل ذميم ونذل لئيم وكثر الجور والتعدي بكثرتهم حتى انتهى بما تعلم . فتبين مما شرحناه أن أسباب الخلل والفساد ترجع كلها الى أصل واحد وهو حاشية السلطان وخاصته

أما أمر الاسراف والتبذير والانغماس في النعيم المتولدة جراثيمه في عهد السلطان سليمان (رحمه الله تعالى) ثم سرت في جميع طبقات الامة فما لا يتعلق بغرضنا شرحه الآن . ومن المسلمات ان الترف هو الذي أباد الامم السالفة وانه لا نجاة للأمم منه الا بتعميم التربية والتعليم اللذين اهتدى اليهما الغربيون في هذا الزمن واذا انضم الى ذلك الاعتصام بعروة الدين الحق والتأدب بآدابه الصحيحة فهنالك الكمال والامان من الزوال ما دامت الأمة متمسكة بعروة الحق وقائمه بالشكر « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » « لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد »

الرتب والمناصب العلمية

كان السلاطين العثمانيون يبذلون العناية في ترويج العلوم والمعارف ولما فتح السلطان محمد القسطنطينية جعلها موئل العلماء والادباء بما سهل من سبل العلم وما عمل لترقيته ثم لما جاء السلطان سليمان خدم العلم ووسع دائرته بزيادة نشر الفنون الرياضية والطبية فهو الذي أنشأ مدرسة مخصوصة للطب وأنشأ بجوارها مستشفى « اسبتالية » ولم تكن أوربا لذلك العهد تعرف هذا . وكانت رتب المدرسين ١٢ رتبة لا يرقي أحد الى رتبة منها الا بعد تمكنه من التي دونها وبذلك كانت المناصب العلمية في أهلها وكانت حرمة العلماء محفوظة حتى اذا قال أحدهم هذا حكم الله خضعت له الرقاب وقال جميع الناس سمعنا وأطعنا وكان القضاة عدولا تذعن لحكمهم النفوس في السر والجهر

طرأ الخلل على النظام العلمي في أوائل القرن الحادي عشر للهجرة فبدأ بالتساهل في رعاية قوانينه وانتهى الى الافضاء بالرتب والمناصب العلمية لغير أهلها ومستحقيها فتولد من ذلك فتن كثيرة أشدها ضررا الظلم في القضاء وزوال حرمة العلم والدين من نفوس الناس . وانا نذكر مجملا من خبر ذلك الخلل تبصرة وذكرى

صار قضاة العسكر (قضاء العسكر اعلى الرتب العلمية في الدولة وقاضي العسكر هو ما كانت تسميه دول العرب قاضي القضاة) يعزلون من المرجع الاعلى بعد مدة قليلة من توليتهم بغير ذنب فكان اصحاب العلم والشرف منهم يغتنمون الفرصة للاكتساب من المنصب قبل العزل

فيوجهون المناصب والرتب العلمية الى غير أهلها . وصار الموالي (رتبة الموالي دون رتبة قضاء العسكر ومن اهلها يكون القضاة ولها مراتب متعددة وللأولى مرتبتان فقط) يبيعون أوراق الملازمة المؤدية الى رتبة التدريس (وهي دون رتبة المولوية المذكورة آنفا) ويعطونها لاي انسان من غير مراعاة شروطها . فانحدر الخلل من قضاة العسكر الى الموالي ومن هؤلاء الى العلماء والمدرسين وهرع أمراء المقاطعات والضباط بل والعوام الى ابتياع أوراق الملازمة التي تجعلهم علماء ومدرسين ثم موالي وقضاة فامتلأت معاهد العلم بالجهلة حتى لم يكد يتميز العالم من الجاهل . ثم صار منصب التدريس الفعلي منصبا اسميا والمدرسون لا يذهبون لمدارسهم بل لا يعرفون مواقعها ولا يسألهم أحد عنها ثم احترقت المدارس وخربت وبقي التدريس يوجه الى مدارس خيالية وكثر عدد الذين يسمون مدرسين وتنوسي التدريس فعلا بالكلية. وصار أبناء الصدور والقضاة ينالون وظيفة التدريس وهم احداث وأطفال ويترقون لذلك في الوظائف حتى ان الواحد منهم لتأتيه نوبته في المولوية وماطرّ شاربه ولا اخضرّ عذاره . وكان ينال التدريس أيضا كل ذي وجاهة واعتبار حتى صارت المراتب والمناصب العلمية تؤخذ بالارث فسهل على الوزراء ورجال الدولة تقليدها لابنائهم وغيرهم فازدحم عليها الغوغاء وصار الجهال يموج بعضهم في بعض والتبس الامر وفسد أي فساد . وكذلك صار منصب المولوية العملي اسميا كالتدريس وكان يتولى ادارة أعمال المولوية عن القاضي نائبه وصارت مدة الولاية للقاضي سنة واحدة .

بعد غض النظر عن بناء التقدم والامتياز على أسس العلم والفضيلة والاستحقاق والاهلية جروا على قاعدة الاقدمية أي تقديم الاقدم فالاقدم الا ما استثني من أصحاب الوجاهة والشرف والمنتمين الى الشفعاء المجبرين . . الذين لا يتقيدون بقانون ولا يحكم عليهم نظام. وهذه القاعدة الاستثنائية كانت تسمى في اصطلاح المدرسين الطفرة وكانت متبعة أيضا في رتب الموالي والصدور فكثر عدد الجميع جداً. وكان الذين ينالون هذه الرتب بغير استحقاق يحتقرون ما دون رتبة قضاء العسكر التي يسمى أربابها الصدور . وكان هؤلاء الصدور يتغطرسون ويتبجحون ويصرفون أوقاتهم في ذكر مساوي بعضهم فكانوا كلا على عاتق الدولة

عينت الدولة لكل واحد من المدرسين والموالي والصدور قضاء يتولى ادارته نائب له فيتناول النائب حصته المعينة ويأخذ الباقي صاحب المنصب باسم (معيشة) للمدرسين و «اربه لق» للصدور والموالي . ولما كان هؤلاء النواب ليسوا من أهل القضاء اضطروا الى الاستعانة بنواب عنهم يتولون الاحكام اقتداء برؤسائهم فأصبحت النيابة تدير الاعمال في جميع الاقضية ورتبة القضاء نهبة للصدور والموالي والمدرسين وتبعهم في ذلك الجوخدارية وصارت الطريقة العملية التي وضعت لنشر العلوم والمعارف وإحقاق الحقوق وسيلة للتعيش فكان ذلك فساداً كبيرا وخللا في الملك والملة

ولما زاد عدد المدرسين أصبح أكثرهم في حالة تشبه حال المتسولين وتبدل عز العلم وشرف التدريس بالذل، وكان النواب الذين ذكرناهم من أهل الجهل والمكر والسفه يشتركون مع الظلمة في ظلم العباد وخراب

البلاد ، وكان سائر من يأخذون أوراق الملازمة بالرشوة أو الشفاعة أوغادا جهالا لا يحسنون قراءة أسمائهم ولا أداء الشهادة الشرعية على شيء فطفقوا يبيعون الوظائف لامثالهم فاضطر العلماء والصلحاء الذين لم يبق لهم قيمة الى مداراة الظلمة فضاع الشرف الصحيح وخربت الامانة الدينية وراجت البطالة والجهالة . وكانت تلك العصور التي دبت فيها هذه المفاسد في الامة والدولة قد تنبهت فيها الامم الاوربية للعلوم والمعارف والصنائع فتقدموا وتأخرنا ولولا ما جاء به السلاطين المتأخرون من الاصلاح لهلكنا

كادت الدولة العلية ان تسقط على عهد السلطان محمود « رحمه الله تعالى » فازال ما طرأ من الفساد على الانكشارية باضطلاعهم واستئصالهم وأسس عسكرا جديدا وجاء بعده السلطان عبد المجيد « رحمه الله تعالى » فاجتهد في الاصلاح بما تعلم وحسنت الحال في عهده وفي عهد السلطان عبد العزيز « عليه الرحمة » بعض الحسن ثم جاء في آثارهم سيدنا ومولانا الخليفة المعظم والسلطان الاعظم عبد الحميد الثاني أيده الله بروحه وأمده بنصره فهب للنهوض بالامة نهضة واحدة فأسس مجلس الامة « المبعوثان » ووضع القانون الاساسي (*) وجتهد في احياء معنى الخلافة الذي اهمله سلفه بعد السلطان سليم ياوز ، فطرأت الحرب الروسية والدولة على غير استعداد وتقدمها فتن أضعفتها وانتهت الحرب بما تعلم وتقيها الحروب السياسية بين أوربا والدولة العلية فتشغل مولانا عن صرف قواه للاصلاح الداخلي لانه تحمل أثقال هذه الحروب بنفسه لضعف ثقته بالوزراء بسبب فتنة

(*) علمنا بعد كتابة هذا انه ليس الواضع لقانون الاساسي بل أعلنه مضطرا وأبطله بحكمه مختارا

السلطان عبد العزيز وما كان من الخيانة في الحرب مع الروسية ومع ذلك عمل أعمالا داخلية يشرحها المنار دائما كما أشرنا الى ذلك في المدد الماضي وحيث قد لهجت الجرائد بمسألة الاصلاح الداخلي وقال بعضها أمبراطور المانيا نصح لصديقه السلطان الاعظم بالعناية الكبرى به وانبأ البرق بان بعض الوزراء يذاكر جلالته في ذلك رأينا ان نعرض ماتراه واجبا الآن مع علمنا بان مولانا أيده الله أوسع علما بما يجب من ذلك ، ولكن روينا في صحيح مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» فاهتداء بالحديث الشريف نقول بناء على المعلومات السابقة

اركان الاصلاح

الاصلاح الذي لا بد منه يتوقف على أمور (١) منع الشفاعة والتوصية من كل أحد في كل ما يتعلق بمصالح الدولة من توجيه المناصب والوظائف ومنح الرتب والوسامات أو العفو عن العقوبات وغير ذلك لان الشفاعات في هذه الامور هي أصل الفساد السابق ونبوعه كما مر «٢» تأديب من يتعرض لهذه الشفاعات أيا كان اذا ثبت عليه ذلك «٣» انتقاء الوزراء والولاة والحكام وسائر رجال الحكومة من خيرة الرعية بدون تمييز بين تركي وعربي أو مسلم وذمي في ضمن حدود الشريعة اذ المناط الشرعي لا يصح أن يكون نصرانيا مثلا واما نحو الجباية والكتابة فلا فرق فيها بين مسلم وغيره فقد كانت الجباية والكتاب على عهد خلافة الراشدين وغيرهم من غير المسلمين في بلاد الشام وغيرها وقاوم الدولة تابعة لذلك «٤» حصر القضاء الشرعي في أهله كالمتخرجين في مكتب الحقوق أو الجامع

الازهر المشهود لهم بالعلم والعدالة ممن نشؤا بينهم «٥» اعطاء الحرية لكل حاكم قضائي أو سياسي بأن يعمل بما يراه في ضمن دائرة الشريعة المكلف بالعمل بها «٦» القاء التبعة على من ذكر فيما يتعلق بوظائفهم واعمالهم اذا هم انحرفوا عن جادة العدالة «٧» عدم عزل أحد بغير ذنب ثابت (٨) معاقبة من يعزل بذنب وحرمانه من مناصب الدولة ووظائفها حرماناً قطعياً (٩) زيادة مرتبات صغار المأمورين ومعاشاتهم لان قلتها تضطرهم الى الرشوة التي تذهب بالعدل الذي هو أساس العمران «١٠» اعطاء الحرية للرعية بالشكوى من أي حاكم تعدى حدود وظيفته وتأمين من يرفع الشكوى من تعدي الحاكم المتظلم منه ولو لم تثبت دعواه «١١» ايصاء الولاة والمتصرفين بالاجتهاد في التأليف بين أهل الملل المختلفة والطوائف المتعددة وترغيبهم في انشاء المدارس الوطنية والشركات المالية التي توحد المصالح وتجمع القلوب على العمل لترقية الوطن وتكافئ الدولة كل من أحسن في ذلك عملا «١٢» اعطاء الحرية المعتدلة للمطبوعات في دائرة القانون «١٣» منع الجرائد من اطراء الولاة والحكام وسائر المأمورين بالاماديح الشعرية التي تغرهم وتخدعهم وتحملهم على الاسترسال في ظلمهم وتجرأهم على التمادي في الباطل فان جرائد النفاق والدهان من أقوى عوامل الافساد والخراب (١٤) عدم اعطاء رتبة شرف أو وسام الا لمستحقه فاذا جرح طالب العلم الذي يرغب في رتبة التدريس بعض العلماء وعدله الآخرون فينبغي أن يقدم الجرح على التعديل كما عليه المحدثون وهكذا يكون الشأن في الباقي، بل ينبغي التحقيق على من أخذوا الرتب والوسامات بغير حق ونزعها منهم ان أمكن وربما نشرح بعض هذه الأمور في فرصة أخرى

هذا ما عن لنا في الاصلاح الواجب مراعاته الآن في السلطنة وسنشرح رأينا في الاصلاح الديني أي المؤدي الى المحافظة على الدين والعمل به وجمع كلمة المسلمين ورفعه الى مقام الخلافة في عدد تال ان شاء الله تعالى

السعادة الحقيقية

لحضرة الاصولي الفاضل حمودة افندي عبده الحامي

جسم السعادة يتألف من مقومات الحياة المادية والملاذ الجسمانية ولا حياة لجسم الا بروح وروح السعادة هي الفضائل النفسانية والكمالات المعنوية والمزايا البشرية

شغلت عقول الناس عن معنى السعادة الحقيقية وصرفوا آمالهم وسعيهم الى ما يجلب لذة جسمانية وراحة بدنية واعتقدوا ان لا سعادة لهم الا بالاستحواذ على ما تقوم به معيشتهم وظنوا ان الظواهر المادية تكسبهم ثوبا من الفضل وحلة من الكمال فبهذا انصرفوا عن التطلع الى الكمالات وكسب الممدوح من الاخلاق والصفات

والناس في حياتهم المادية قسمان قسم يستحوذ على المال من طريق الحق والعقل وقسم تاه في بيداء الغواية وسلك طريق الغواية يطلب المال مهما كانت ذريعته ويسعى اليه مهما كانت وسيلته الا انه لم ينل من الكمال حظا ولا أصاب من الفضل غرضا ومثله في مثل ذلك المجاء الذي تطعم لما نقدم من العمل . فجمعه المال وان كان بطريق حق ثابت لا فضل